الأمم المتحدة

A/C.6/76/SR.10

الجمعية العامة

الدورة السادسة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
19 April 2022
Arabic
Original: English

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة آل ثاني ..... (قطر)

المحتويات

بيان من رئيس الجمعية العامة

البند 88 من جدول الأعمال: تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه *(تابع)*

البند 147 من جدول الأعمال: إقامة العدل في الأمم المتحدة

البند 176 من جدول الأعمال: منح التحالف الدولي للطاقة الشمسية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

21-14938 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 15:05.

بيان من رئيس الجمعية العامة

1 - **السيد شهيد** (ملديف)، رئيس الجمعية العامة: قال إن تعزيز احترام القانون الدولي مثل ولاية رئيسية للأمم المتحدة منذ إنشائها. وأضاف أن أهمية القانون الدولي مكرسة في ميثاقها، وأن الجمعية العامة أعربت، في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، عن التزامها بالتقيد بأحكام القانون الدولي وبضمان العدل. إلى جانب ذلك، ساعد العمل الذي أنجزته اللجنة على مر السنين في إطار اضطلاعها بولايتها بأمانة على ضمان إحراز تقدم في هذا الصدد.

2 - ومضى يقول إن أنظار العالم، وهو يخرج من جائحة عصفت بحياة الناس وسبل عيشهم، ودمرت الاقتصادات، وأثارت خلافات في أماكن كثيرة، متجهة صوب الأمم المتحدة. ويجب على المنظمة، في العام المقبل، أن تثبت قدرتها على الاستجابة للاحتياجات وأن تعيد إذكاء الشعور بالأمل والتفاؤل والتصميم في العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنه يشجع اللجنة على مواصلة الاضطلاع بعملها من خلال الحوار وبناء توافق الآراء، مع التأكيد على أسبقية سيادة القانون. ويكتسي تقيد اللجنة بهذه القيم والمبادئ أهمية خاصة في ضوء الدور المحوري الذي تؤديه في تعزيز التسوية السلمية للمنازعات وفقا للفقرة 3 من المادة 2 والمادة 33 من الميثاق.

3 - وشجع اللجنة أيضا على النظر بجدية في التداعيات القانونية المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، في سياق النظر في أعمال لجنة القانون الدولي بشأن موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي". ورحب بالتوازن بين الجنسين في المكتب الحالي للجنة، وأعرب عن أمله في أن يرى زيادة في تمثيل المرأة في المؤسسات الدولية، بما يشمل اللجان والمحاكم والهيئات القضائية. وفي هذا الصدد، شجع الدول الأعضاء على تسمية مرشحات للانتخاب لعضوية اللجنة.

4 - واسترسل قائلا إن اللجنة واصلت الاضطلاع بدور أساسي في الجهود التي تبذلها المنظمة، حتى في خضم الجائحة، من أجل النهوض بتعددية الأطراف وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد. وقال إنه سيؤيد، خلال فترة رئاسته، تأييدا تاما المساعي التي ترمي من خلالها اللجنة إلى تعزيز احترام القانون الدولي والحفاظ عليه ودعم أسبقية سيادة القانون. وختم كلامه بالقول إن بإمكان الأمم المتحدة، عن طريق تعزيز النظم والصكوك القانونية، أن تقود العالم على سبيل أفضل لصون السلام والأمن، وضمان الرخاء الاقتصادي، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة.

البند 88 من جدول الأعمال: تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه *(تابع)* (A/75/136)

5 - **السيدة مايي** (كندا): تكلمت أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقالت إن استعراض نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة يهدف إلى تحسين نظام تنفيذ المادة 102 عن طريق مراعاة الطرق التي تطوَّر بها العالم والتكنولوجيا. وأعربت عن امتنان تلك الوفود لمكتب الشؤون القانونية لما قام به من أعمال مرتبطة بنشر المعاهدات على الإنترنت، ولا سيما تعهد مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. وأضافت أن الانتقال المنتظم إلى استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة أمر بالغ الأهمية من أجل التحكم في التراكم المتزايد للأعمال المتأخرة فيما يتعلق بنشر المعاهدات. فجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أظهرت بوضوح الإمكانيات التي تتيحها الرقمنة والوصول عن بعد إلى الأدوات والوثائق الرئيسية.

6 - واسترسلت قائلة إن كندا نقلت مجموعة معاهداتها إلى الشكل الرقمي، لتجعلها بذلك متاحة للجمهور على الإنترنت. وتتيح أستراليا الوصول الرقمي إلى جميع المعاهدات التي وقعت عليها. وتتعهد نيوزيلندا أيضا قاعدة بيانات للمعاهدات متاحة للجمهور على الإنترنت، والتي شكلت موردا مفيدا للممارسين الحكوميين خلال الإغلاق الشامل المرتبط بالجائحة. وفي حين ترحب الوفود الثلاثة بزيادة إمكانية الوصول التي تتيحها قواعد البيانات المتاحة على الإنترنت، فإنها تقر بوجوب استمرار الحفاظ على إمكانية الوصول إلى النسخ المطبوعة. وعلاوة على ذلك، يجب وضع معايير أمنية عالية لدى رقمنة السجلات القانونية. ويتمثل الهدف من تسجيل المعاهدات ونشرها في تعزيز الشفافية فيما يتعلق بمجال إدارة العلاقات الدولية، وإنشاءِ مصدر شامل ومركزي للاتفاقات الدولية للأغراض العملية والتشغيلية وأغراض البحث الأكاديمي. لذلك ينبغي أن يكون هذان الهدفان المقترنان في صميم مناقشة اللجنة بشأن استعراض النظام.

7 - **السيد أمارال ألفيس دي كارفاليو** (البرتغال): قال إن وفد بلده يود أن يلفت الانتباه إلى المقترح والورقة الغُفل اللذين قدمتهما إسبانيا، باسمها وباسم 17 دولة عضوا أخرى، من بينها البرتغال، استجابة لنداء الجمعية العامة الوارد في قرارها 210/73، بشأن استعراض نظام إعمال

المادة 102 من الميثاق. ويتضمن المقترح دعوة إلى إدخال تعديل على المادة 5 من النظام يسمح للدول الأعضاء، على أساس طوعي، بأن ترفق بالمعاهدات التي تقدمها للتسجيل ترجمات على سبيل المجاملة إلى أي من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ويتمثل الهدف من ذلك في المساعدة في معالجة حالات التأخير التي تحدث بين التسجيل والنشر في *مجموعة معاهدات* الأمم المتحدة وتعزيز تعدد اللغات والمساواة اللغوية. وينبغي للدول الأعضاء والأمانة العامة العمل معا حيثما أمكن، ولا سيما بشأن مسائل حساسة ومستنفدة للوقت ومكلفة مثل ترجمة المعاهدات.

8 - وأوضح أن المقترح يتضمن أيضا دعوة إلى إدخال تعديل على المادة 13، من شأنه أن يُبرز الممارسة الحالية المحمودة التي يتبعها قسم المعاهدات والمتمثلة في إتاحة النصوص على الإنترنت وقتا قصيرا بعد تسجيلها، قبل أن تنشر رسميا. ومن شأن تكنولوجيا المعلومات والأدوات الرقمية أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ واليقين، ولكن استخدامها سيكون ذا فائدة أكبر إذا ما كانت متسقة مع القواعد المنطبقة ومستندة إليها. وأخيرا، أعرب عن تأييد وفد بلده لاستحداث أداة تسجيل إلكترونية، من شأنها أن تيسر تقديم المعاهدات وتسهل عمل مكتب الشؤون القانونية.

9 - **السيد ليو يانغ** (الصين): قال إن تسجيل المعاهدات ونشرها في الوقت المناسب وبدقة وبشكل كامل ييسر الوفاء بالالتزامات التعاهدية، ومن ثم، فإن ذلك ضروري لدعم النظام الدولي. وأضاف أن وفد بلده يؤيد استحداث نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات، على النحو الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة 144/75، وهو ما من شأنه أن يكون أكثر ملاءمة وأن يحسن كفاءة عملية تسجيل المعاهدات.

10 - واسترسل قائلا إنه ينبغي إجراء استعراض نظام إعمال المادة 102 من الميثاق بعناية، على أساس توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء ومع مراعاة آراء قسم المعاهدات. وينبغي أن تدرج في النظام، حسب الاقتضاء، الممارسات الجيدة المتبعة حاليا. وبما أن الغرض من هذه العملية يتمثل في تيسير التسجيل والنشر، وتعزيز تنفيذ المادة 102، فينبغي لهذه التعديلات ألّا تزيد من العبء الواقع على عاتق الدول الأعضاء أو تثنيها عن تسجيل المعاهدات. فتعدد اللغات مبدأ هام في عمل الأمم المتحدة. وأفاد أن وفد بلده يؤيد لذلك الاقتراح الداعي إلى أن يكون بإمكان البلدان أن تقدم، على أساس طوعي، ترجمة على سبيل المجاملة إلى جانب النص الأصلي للمعاهدة، بهدف تيسير نشر المعاهدات في الوقت المناسب. وختم بيانه قائلا إن وفد بلده سيواصل دعم عمل اللجنة بشأن المسائل المتصلة بالمعاهدات، التي تشكل المصدر الرئيسي للقانون الدولي، بما في ذلك جهودها الرامية إلى تعزيز القانون والتعاون الدوليين المتصلين بالمعاهدات وتشجيع استخدام المعاهدات من أجل ضمان سيادة القانون على المستوى الدولي.

11 - **السيد غالا لوبيز** (كوبا): قال إن المعاهدات، وهي وسيلة مباشرة ورسمية لإنشاء القانون الدولي، تشكل المصدر الرئيسي للقانون الدولي وحجر الزاوية في العلاقات الدولية القائمة على القواعد. وهي أداة هامة لصون السلام والأمن وتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي. وأضاف أن منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة السادسة، تؤدي دورا هاما في ضمان شفافية المعاهدات التي تبرمها الدول الأعضاء وفي تعزيز وتشجيع الإطار التعاهدي الدولي. ويقدم قسم المعاهدات دعما قيما للدول الأعضاء في شكل بناء القدرات والمنشورات والمساعدة التقنية. والحلقات الدراسية التي يقدمها ذات قيمة خاصة وينبغي أن تستمر.

12 - واستطرد قائلا إن استخدام الموارد الإلكترونية قد يساعد في التغلب على أوجه القصور الحالية في نظام نشر المعاهدات. ويمكن تحديث ممارسات نشر المعاهدات، مع الموازنة بين الدعوات إلى الحد من تراكم الأعمال المتأخرة فيما يتعلق بنشر *مجموعة المعاهدات* وضرورة النهوض بتعدد اللغات. ومن المهم مواصلة تحديث النظام المتعلق بتسجيل المعاهدات بغية إدراج أحدث التطورات التكنولوجية. وبما أن تعزيز تعدد اللغات يتطلب مشاركة والتزاماً نشطين من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، فمن المهم ضمان المساواة بين اللغات الرسمية الست في عملية تسجيل المعاهدات ونشرها. وختم بالقول إن من شأن تسجيل المعاهدات ونشرها بأي لغة من اللغات الرسمية، مع ترجمتها إلى أي من هذه اللغات، أن يساعد على تعزيز تعدد اللغات مع تحقيق وفورات في الموارد للأمم المتحدة والدول الأعضاء.

13 - **السيد سيمكوك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يثني على الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحسين شفافية نظام المعلومات الخاص بالمعاهدات وإمكانية الوصول إليه وسهولة استخدامه. وبالنظر إلى أن نظام تسجيل المعاهدات ونشرها شهد إدخال تنقيحات جوهرية في عام 2018، ينبغي أن يكون نطاق إجراء المزيد من التغييرات على المدى القريب محدودا. وأشار إلى أن من شأن التغييرات المتكررة في النظام أن تزيد من صعوبة استخدام الدول له واعتمادها عليه. ومن ثم، ومن أجل استقرار نظام التسجيل والنشر والقدرة على التنبؤ به، ينبغي

ألا تتناول اللجنة تنقيح النظام باعتباره مسألة روتينية، وينبغي اختتام هذه الجولة من التنقيحات في الدورة الحالية.

14 - **السيد جيريت سوتو** (باراغواي): قال إن وفد بلده يؤيد بقوة الاقتراح الداعي إلى تعديل المادتين 5 و 13 من النظام. ويتعلق التغيير المقترح إدخاله على المادة 5 بتدبير طوعي تماما من شأنه أن يعزز كفاءة عملية تسجيل المعاهدات. ومضى يقول إن تسجيل المعاهدات ونشرها يسهم في التطوير التدريجي للقانون الدولي وإقامة اليقين القانوني. فتعميم ممارسة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتسجيل المعاهدات ونشرها أمر حيوي لضمان الاتساق في ممارسة الدول، مثل باراغواي، التي تؤدي دور الجهات الوديعة للاتفاقات المتعددة الأطراف. وأعرب عن ترحيب وفد بلده باعتماد تكنولوجيات جديدة، وهو ما من شأنه أن يكفل استخداما أكثر كفاءة لقدرات المنظمة وتوسيع نطاق الوصول إلى المعاهدات وكذلك إلى أنشطة قسم المعاهدات في مجال بناء القدرات. وقد أسفرت التعديلات التي أدخلت على النظام في عام 2018 بالفعل عن نتائج إيجابية. ويمكّن خيار تقديم المعاهدات في شكل إلكتروني، على وجه الخصوص، الدولَ الأعضاء من إنجاز العملية بمزيد من الكفاءة.

15 - واسترسل قائلا إن تعدد اللغات قيمة أساسية تعزز الأمم المتحدة. وباراغواي، بوصفها بلدا له لغتان رسميتان، تقدر تقديرا كبيرا التنوع وتدعو إلى استخدام جميع اللغات الرسمية في تسجيل المعاهدات ونشرها وفي جميع أنشطة بناء القدرات. وختم بيانه بالقول إنه ينبغي توفير المزيد من بناء القدرات والمساعدة التقنية للدول التي تحتاج إليها.

16 - **السيدة فلوريس سوتو** (السلفادور): قالت إن وفد بلدها يؤيد المقترح المشترك المقدم من إسبانيا و 17 بلدا آخر، بما فيها السلفادور، بشأن إدخال تعديلات على المادتين 5 و 13 من النظام. ومن شأن التغييرات المقترحة أن تساعد في التغلب على المشاكل الراهنة المتصلة بترجمة المعاهدات، التي هي من بين الأسباب الرئيسية للتأخير في نشر المعاهدات. وأشارت إلى أن السلفادور اختارت تأييد هذه المقترحات استنادا إلى احترامها لتعدد اللغات باعتباره قيمة من القيم الأساسية للأمم المتحدة، وإلى اقتناعها بأن خيار تقديم ترجمات على سبيل المجاملة بأي من اللغات الرسمية من شأنه أن يسرع عملية ترجمة المعاهدات إلى الإنكليزية والفرنسية. وينبغي أن تركز المناقشات في إطار هذا البند من جدول الأعمال على ضمان تنفيذ وتحديث النظام، مما سيساعد على تعزيز النظام القانوني الدولي. وختمت بيانها قائلة إن وفد بلدها يؤيد، لذلك، المقترحات التي قدمتها بيرو وسويسرا والمكسيك في هذا الصدد.

17 - **السيد أروشا أولابويناغا** (المكسيك): قال إن وجود إطار قانوني متين للمعاهدات أمر أساسي لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وعلاوة على ذلك، فإن تسجيل المعاهدات ونشرها أمران حاسمان لضمان اليقين القانوني داخل المجتمع الدولي. وينبغي مواءمة النظام المتعلق بتسجيل المعاهدات ونشرها مع الممارسة والإطار القانوني المعمول بهما حاليا. وأشار إلى أن خطوات إيجابية اتخذت بالفعل، ولا سيما فيما يتعلق بالتجهيز الإلكتروني بغرض التسجيل والنشر. وتقدَّم الآن أغلبية كبيرة من المعاهدات في شكل إلكتروني. وقال إن وفد بلده يؤيد المقترح الداعي إلى توحيد التسجيل من خلال أداة إلكترونية، شريطة ألا تشكل عقبة أمام الدول الأقل نموا. ومن شأن نشر المعاهدات في شكل رقمي أن يساعد في معالجة التأخيرات المتزايدة في النشر، لأن ذلك سيغني عن الحاجة إلى الانتظار حتى تصبح مجموعة كاملة من المعاهدات جاهزة ليكون نشرها ممكنا. وبعد مرور أكثر من عام بقليل على دخول النظام المعدل حيز النفاذ، خمس دول أعضاء فقط طلبت نسخا مطبوعة من *مجموعة المعاهدات*، وهو ما يدل على وجود اتجاه واضح نحو استخدام الموارد الرقمية.

18 - واستطرد قائلا إن مما يدعو إلى القلق تراكم نحو 000 7 صك لم يتم نشرها، وهو ما يعزى إلى العبء الذي تشكله ترجمة كل معاهدة إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية قبل نشرها. ومن شأن احترام مبدأ التكافؤ بين اللغات الرسمية للمنظمة أن يساعد على الحد من تراكم الأعمال غير المنجزة، مع تعزيز تعدد اللغات أيضا. ولذلك فإن وفد بلده أيد ما بذلته إسبانيا من جهود لمعالجة هذه المسألة أثناء المفاوضات بشأن التعديلات المحتمل إدخالها على النظام. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالمعلومات الواردة في التقرير عن مدى تجسيد المادة 1 من النظام للحالة الراهنة للقانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالتطبيق المؤقت للمعاهدات. وأفاد أن المكسيك اقترحت مرة أخرى تعديلا تقنيا لمعالجة المفارقة التاريخية في النظام في هذا الصدد، مع مراعاة أعمال لجنة القانون الدولي بشأن التطبيق المؤقت.

19 - وتابع قائلا إن وفد بلده يوافق على أنه ينبغي عدم استعراض النظام وتعديله باستمرار. وختم كلامه بالقول إنه نظرا للتطور المستمر للممارسة فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية، فمن شأن النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بتعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه أن يتيح فرصة للنظر على نطاق أوسع في جوانب أخرى لقانون المعاهدات، مثل التحفظات والإعلانات وحالات الانسحاب.

20 - **السيد هرناندیس تشافیس** (شيلي): قال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تستعرض باستمرار نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة في سعيها المستمر إلى تحسين إجراءات تسجيل المعاهدات ونشرها. وتشجع شيلي الدول الأعضاء على تبادل الآراء بشأن ممارساتها في وضع المعاهدات.

21 - وأعرب عن استعداد وفد بلده للنظر في المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بتقرير الأمين العام (A/75/136)، ولا سيما المقترحات الرامية إلى التعجيل بعمليات تسجيل المعاهدات ونشرها وترجمتها، دائما مع مراعاة ضرورة ضمان الشفافية وإمكانية الوصول، إلى جانب الحرص على ألا تؤثر هذه العملية في علة وجود عمليتي التسجيل والنشر أو أهدافهما. وأضاف أن وفد بلده يود أن يبرز الاعتراف الصريح الوارد في الفقرة 3 من المادة 1 من النظام بدور الجهات الوديعة غير الأمين العام، والمقترح الوارد في الفقرة 24 من تقرير الأمين العام بأن يُجرى، في سياق البند الحالي من جدول الأعمال، تبادل للآراء بشأن الدور الذي تؤديه الجهات الوديعة في مسائل أخرى غير مسألة التسجيل.

22 - واسترسل قائلا إن تسجيل المعاهدات ونشرها يعزز ثقة الدول في القانون الدولي ويسمح بتعميم المعلومات المتعلقة بممارسات الدول لضمان إتاحة جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية للجمهور. وأضاف أن الأدوات الرقمية التي طُورت أثبتت أهميتها خلال الأزمة الصحية الحالية، وهو ما أجبر الدول على تشجيع استخدام الأدوات الإلكترونية الحديثة من أجل تسهيل اطلاع الدول الأعضاء والأوساط القانونية بشكل عام على السجل. ومن ثم، فإن وفد بلده يؤيد وضع أداة تسجيل إلكترونية على شبكة الإنترنت سريعة وموثوق بها.

23 - وأردف قائلا إنه بناء على هذه الاعتبارات وعلى الرغبة في تعزيز تعدد اللغات، قدمت شيلي، إلى جانب إسبانيا ومجموعة من البلدان الناطقة بالإسبانية وبلد واحد غير ناطق بالإسبانية، مقترحا بتعديل المادتين 5 و 13 من النظام. والهدف من ذلك هو الإدماج الرسمي للممارسات الجيدة المتمثلة في تقديم ترجمات على سبيل المجاملة واستخدام التكنولوجيا وتزويد قسم المعاهدات بالأدوات الحديثة لأداء العمل الهام الذي يضطلع به. وختم بيانه بالقول إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تفكر مليا في أسباب اختلال التوازن الجغرافي في تسجيل المعاهدات، ولا سيما الأسباب المتعلقة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن تجد سبلا لتبسيط عملية التسجيل من أجل المساعدة في معالجة تلك المسألة.

24 - **السيدة شنايدر ريتنر** (سويسرا): قالت إن وفد بلدها يرحب بالتقدم الذي أحرزه تعديل عام 2018 لنظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل التسجيل الإلكتروني للمعاهدات ممكنا. وتؤيد سويسرا تنفيذ المادة 102، التي تهدف إلى صون السلام والإسهام في استقرار المجتمع الدولي عن طريق ضمان أن تكون المعاهدات متاحة للجمهور بما يثني عن الالتجاء إلى الدبلوماسية السرية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن وفد بلدها يقدم من جديد مقترحه المتعلق بتعديل النظام من أجل إدراج حكم جديد ينص صراحة على تسجيل المعاهدات التي تشير إلى المعاهدات القديمة التي لم يتم تسجيلها بعد. ومن شأن هذا التغيير أن يقلل إلى حد كبير من عدد المعاهدات التي لا يتسنى تسجيلها لدى الأمانة العامة، بما يساعد على تحقيق هدف المادة 102. وأضافت أن الثني عن التسجيل أو تأخيره لا يتماشى مع المادة التي تنص على أنه ينبغي تسجيل كل معاهدة أو اتفاق دولي لدى الأمانة في أقرب وقت ممكن. وختمت كلامها قائلة إن سويسرا ستؤيد جميع المقترحات التي من شأنها تعزيز تنفيذ المادة 102.

25 - **السيدة بيتاتشو بيرهانو** (إثيوبيا): قالت إن تزايد التكافل والترابط بين الدول يتطلب الشفافية في جميع الجوانب المتعلقة بوضع المعاهدات. وأضافت أن حكومة بلدها تشعر بقلق متزايد إزاء إبرام معاهدات سرية، ولا سيما الاتفاقات المتعلقة بقطاع الأمن. وفيما يتعلق باستعراض نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن تُفهم تلك المادة على أنها ذات معنى مباشر، لا معنى تفسيريا يستند إلى السياق ولا يعكس قصد واضعي المعاهدات. وفي حين أن النظام ضروري، فإنه ينبغي ألّا يكون مفرطا في الإلزام، حتى لا يقوض الهدف المتمثل في زيادة التسجيل.

26 - ومضت تقول إن وفد بلدها، وبينما يؤيد تأييدا صادقا تعدد اللغات داخل منظومة الأمم المتحدة، فإن هذا المبدأ لا ينطبق على المعاهدات بنفس الطريقة التي ينطبق بها على مجالات أخرى من عمل المنظمة. فالنصوص ذات الحجية للمعاهدات هي النسخ التي تصوغها الأطراف؛ ويجب ألا تستخدم النسخ الإضافية التي تنتجها الأمم المتحدة، بغرض تيسير فهم الاتفاقات، لأغراض التفسير. وعلاوة على ذلك، من غير المقبول أن تُطالب الدول بالتوقيع على صكوك بأي لغة معينة، ويجب أن يظل تقديم الترجمات إلى اللغات الرسمية للمنظمة على سبيل المجاملة وألا يصبح شرطا.

27 - واسترسلت قائلة إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تؤدي بصورة متزايدة دور الجهات الوديعة في تسجيل المعاهدات. ولا تمنع

المادة 102 هذه الإمكانية التي ينبغي تشجيعها، لأنها تسهم في الشفافية. وأضافت أن وفد بلدها يؤيد الجهود المبذولة لتبسيط عملية تسجيل المعاهدات وتعزيز إمكانية الوصول إليها. وفي الأخير، أعربت، على وجه الخصوص، عن تأييد الوفد لاقتراح الأمين العام بتكييف *مجموعة المعاهدات* مع شكل رقمي جديد للنشر.

28 - **السيدة فالكوني** (بيرو): قالت إن المساعدة التي يقدمها قسم المعاهدات إلى الدول الأعضاء بالغة الأهمية لضمان فعالية نظام تسجيل المعاهدات وشموليته ويُسر الوصول إليه. وأضافت أن إمكانية تقديم نسخ مصدقة من المعاهدات في شكل إلكتروني كان لها دور كبير في تحسين كفاءة نظام التسجيل، مشيرة إلى أنه ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وتعزيز قاعدة البيانات الإلكترونية للمعاهدات. وأفادت أن وفد بلدها يؤيد مقترح إسبانيا بشأن تقديم ترجمات على سبيل المجاملة بأي لغة من اللغات الرسمية، نظرا لأن ذلك من شأنه أن يساعد على تحسين الوصول إلى المعاهدات ويدعم تعدد اللغات الذي يمثل قيمة من القيم الأساسية للمنظمة. وترحب بيرو بممارسة نشر المعاهدات وترجماتها على الإنترنت قبل نشرها في *مجموعة المعاهدات*. وهي تشيد أيضا بتنفيذ النسخة الإلكترونية من *مجموعة المعاهدات*. وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل استعراض وتحديث نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة عند الاقتضاء لأغراض السرعة والتكلفة، ومن أجل التشجيع على تبادل المعلومات بهدف تعزيز الإطار التعاهدي الدولي.

29 - واسترسلت قائلة إن الأمين العام ذكر في تقريره A/72/86 أن المجموعة الشاملة للمعاهدات المسجلة تبين أن الدول الأعضاء تعتمد نُهجا مختلفة فيما يتعلق بالمركز القانوني لمختلف أنواع الاتفاقات، مثل مذكرات التفاهم والاتفاقات بين المؤسسات. وختمت بيانها قائلة إنه سيكون من المفيد للجنة أن تنظر في المركز القانوني لهذه الاتفاقات باعتبار ذلك بندا فرعيا في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بتعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه.

30 - **السيدة ليتو** (المملكة المتحدة): قالت إن حكومة بلدها أبرمت أكثر من 150 معاهدة مع دول أخرى ومنظمات دولية خلال العامين الماضيين لتكرار أو تعزيز العلاقات التي كانت تقيمها معها في إطار الاتحاد الأوروبي. وهي منخرطة أيضا في برنامج جديد يخص مفاوضات التجارة الحرة. وأشارت إلى أن تلك التجارب أكدت من جديد أهمية وجود نهج دولي واضح ومتسق إزاء وضع المعاهدات. وتستفيد جميع الدول من الاستقرار الذي توفره اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات والإطار التعاهدي الدولي الأوسع نطاقا. والمملكة المتحدة، شأنها شأن جميع الدول، تدخل، بموجب القانون الدولي، في معاهدات ملزمة وترتيبات غير ملزمة، مثل مذكرات التفاهم. والمعاهدات الملزمة تدخل حيز النفاذ عند التوقيع أو التصديق، أو عند استكمال الإجراءات الداخلية وتصديق البرلمان عليها، وإن لم تكن جميع المعاهدات تتطلب تشريعات داخلية.

31 - وأفادت أن ممارسة حكومة بلدها تتمثل في تسجيل المعاهدات لدى الأمانة العامة بعد دخولها حيز النفاذ وبعد نشرها في مجموعة المعاهدات الخاصة بالبلد. أما المعاهدات التي تتطلب التصديق، لا مجرد التوقيع، لكي تدخل حيز النفاذ، فإنها تُقدَّم للتسجيل بعد الانتهاء من عملية التدقيق البرلماني وعملية إدخال أي تعديلات تشريعية محلية ضرورية. ويجب صياغة الترتيبات غير الملزمة بطريقة تكفل تمييزها بوضوح عن الصكوك الملزمة قانونا. وأضافت أن وفد بلدها على استعداد للمشاركة في تبادل للآراء بشأن صياغة النصوص غير الملزمة، ولا سيما إذا كان ذلك قد يساعد في وضع نهج متسق على الصعيد الدولي.

32 - وقالت إن وفد بلدها يؤيد الجهود الرامية إلى التشجيع على تسجيل المعاهدات على الصعيد العالمي ويرحب بالفرصة المتاحة لضمان أن يظل نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة صالحا لتحقيق الغرض المنشود. وختمت بيانها بالقول إنه من المهم، مع ذلك، تجنب استعراض النظام بشكل متكرر أكثر من اللازم، حتى يتسنى ضمان القدرة على التنبؤ.

33 - **السيد غارسيا لوبيز** (إسبانيا): قال إن وفد بلده يأمل أن يُستكمَل العمل في الدورة الحالية على تحديث نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، الذي بدأ في عام 2018 بتحديث جزئي. وفي السنوات الثلاث التي انقضت منذ هذا التحديث، ركز وفد بلده على مسألة الامتداد المفرط للفترات الفاصلة بين تسجيل المعاهدات ونشرها رسميا. ووفقا للمعلومات المقدمة من الأمانة العامة، يعزى هذا الامتداد إلى حد كبير إلى اشتراط ترجمة المعاهدات إلى الإنكليزية والفرنسية قبل نشرها، وفقا للمادة 12 من النظام. ولذلك، قدمت إسبانيا، إلى جانب 17 وفدا آخر، اقتراحات محددة لتعديل المادتين 5 و 13 من النظام، على أساس تعدد اللغات في المنظمة المتجسد في لغاتها الرسمية الست، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد أدت المشاورات التي أجريت مع الأمانة العامة ومع عدد كبير من الوفود من مختلف المجموعات الإقليمية إلى إثراء هذه الاقتراحات، التي

تعكس أيضا المبادئ التي صاغتها إسبانيا في عام 2020 والتي اعتمدتها عدة وفود.

34 - وأشار إلى أنه من شأن التعديل المقترح إدخاله على المادة 5 أن يتيح للدول الأعضاء إمكانية أن تقدم على أساس طوعي تماما ترجمات على سبيل المجاملة إلى لغة واحدة أو أكثر من اللغات الرسمية الست للمنظمة، إلى جانب النسخة المصدقة من المعاهدة المراد تسجيلها. وتقديم الترجمات على سبيل المجاملة سيعجل بالترجمة إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية. وسيظل شرط الترجمة التحريرية المنصوص عليه في المادة 12 دون تغيير. ولن يترتب على التعديل المقترح أي تكاليف إضافية بالنسبة للأمانة العامة، ولن يشكل عبئا ثقيلا على الدول، لأن التدبير طوعي ولوجود ستة خيارات لغوية لدى الدول التي ترغب في تقديم ترجمات على سبيل المجاملة. وستكون هذه الترجمات ذات قيمة خاصةً في حالة المعاهدات المبرمة بلغات غير رسمية، لأسباب ليس أقلها أنها ستسهل عملية التسجيل الأولي. وقد شجعت الجمعية العامة بالفعل الدول الأعضاء على تقديم ترجمات على سبيل المجاملة إلى الإنكليزية أو الفرنسية في مثل هذه الحالات.

35 - وأضاف أنه من شأن التعديل المقترح إدخاله على المادة 13 ببساطة تحديث قواعد "تدوين" الممارسة الحالية للأمانة العامة المتمثلة في إتاحة النصوص الأصلية والترجمات الإنكليزية والفرنسية للمعاهدات المقدمة للتسجيل على شبكة الإنترنت بمجرد توفرها. ويهدف كلا الاقتراحين إلى تيسير إتاحة المعاهدات والاتفاقات الدولية في الوقت المناسب.

36 - **السيدة كرتشيك بيوفيتش** (سلوفينيا): قالت إنه يمكن استخدام البند الحالي من جدول الأعمال للنظر في مسائل أكثر عمومية تتعلق بالمعاهدات، ولا سيما المسائل غير المدرجة في برنامج عمل لجنة القانون الدولي. وفيما يتعلق بالمادة 1 من نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، قالت إن وفد بلدها يرى أنه على الرغم من أن المعاهدات المطبقة مؤقتاً تُسجَّل عملياً استناداً إلى التفسير الداخلي للنظام، فإن الممارسة الحالية ليست واضحة بما فيه الكفاية.

37 - وقالت إن الأمين العام أشار في تقريره (A/75/136) إلى أن الممارسة المتبعة تقضي بتسجيل هذه المعاهدات مع بيان ما إذا كان دخولها حيز النفاذ مؤقتا أم نهائيا. بيد أن لجنة القانون الدولي ذكرت في شرح مشروع المبدأ التوجيهي 1 من مشروع دليل التطبيق المؤقت للمعاهدات أن استخدام مصطلحات مثل "دخول حيز النفاذ بصفة مؤقتة" أدت إلى اضطراب فيما يتعلق بنطاق التطبيق المؤقت وأثره القانوني. وعلاوة على ذلك، ذكرت لجنة القانون الدولي في شرح مشروع المبدأ التوجيهي 6 أنه لا ينبغي مساواة الأثر القانوني للتطبيق المؤقت بالدخول حيز النفاذ. ولذلك، وحرصا على الوضوح والشفافية، ينبغي توضيح الفقرة 2 من المادة 1 من النظام عن طريق إدراج صياغة صريحة بشأن تسجيل المعاهدات التي يجري تطبيقها مؤقتا. وقالت إن وفد بلدها يؤيد اقتراح المكسيك في هذا الصدد.

38 - **السيد صالح** (نيجيريا): قال إن وفد بلده يثني على الأمانة العامة لما تبذله من جهود لضمان الشفافية والشمولية واليسر في تسجيل المعاهدات ونشرها في الأمم المتحدة. وأضاف أن وفد بلده يرحب بالتعديلات التي أدخلت على المواد 5 و 7 و 9 و 13 من نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، لتيسير التقديم بالوسائل الإلكترونية واستخدام هذه الوسائل، منذ بدء استعراض النظام في عام 2018. وتحث نيجيريا الدول الأعضاء على النظر في إمكانية استحداث أداة إلكترونية لتسجيل المعاهدات. وينبغي للدول الأعضاء أن تشارك أيضاً في مناقشة متعمقة بشأن دور الجهات الوديعة.

39 - وقال إن وفد بلده يؤيد سياسة المنظمة بشأن ترجمة المعاهدات، ولكنه يدرك أهمية تعدد اللغات في عمل الأمم المتحدة وأهمية عدم إنشاء التزامات جديدة للدول الأعضاء. وتبسيط إجراءات تسجيل المعاهدات ونشرها أمر أساسي لإيجاد حل طويل الأجل لتراكم المنشورات. وقد يكون الاختلال الجغرافي في تسجيل المعاهدات ناتج عن عدم كفاية فرص الحصول على الموارد اللازمة في بعض المناطق. وستكون المساعدة التقنية حاسمة لتمكين الدول النامية من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بفعالية وكفاءة. وفي هذا الصدد، قال إن نيجيريا ترحب بمبادرات من قبيل الدورة الإقليمية في القانون الدولي لأفريقيا وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، وتثمن إتاحة المزيد من الفرص لمساعدة مؤسساتها القضائية على مواصلة التقدم. واختتم قائلاً إن وفد بلده سيواصل دعم الجهود التي يبذلها قسم المعاهدات لتعزيز الإطار التعاهدي للأمم المتحدة بما يتماشى مع أوجه التقدم التكنولوجي.

40 - **السيد زامبرانا فلوريس** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن المعاهدات الدولية هي المصدر الرئيسي للقانون الدولي وأداة حاسمة لإدارة العلاقات الدولية وصون السلام. ولذلك فإن وفد بلده يؤيد استعراض نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، بغية تحسين كفاءة واتساق عملية تسجيل المعاهدات ونشرها. وقال إن وفد بلده يرحب بأوجه التقدم التكنولوجي التي تم تنفيذها لتيسير تقديم

المعاهدات للتسجيل وتسهيل الوصول إلى النظام وزيادة كفاءته وشفافيته. غير أنه ينبغي إيجاد الوسائل لزيادة التعجيل بالعملية.

41 - وأشار إلى أن الطريقة الرئيسية لتشجيع الدول الأعضاء على تقديم معاهدات للتسجيل تكمن في حل المسائل المتعلقة بالترجمة. وقال إن وفد بلده يفهم أنه بموجب النظام، يجب أن تسجل الأمانة العامة جميع المعاهدات بلغتها الأصلية إلى جانب ترجمة مقدمة على سبيل المجاملة إلى الإنكليزية أو الفرنسية. غير أن معظم الدول الأعضاء غير قادرة على تقديم ترجمة على سبيل المجاملة باللغة الإنكليزية أو الفرنسية، لأن هاتين اللغتين ليستا من لغاتها الرسمية، وسيكون الحصول على ترجمة إلى إحدى هاتين اللغتين مكلفا وسيستغرق وقتا طويلا. ولذلك انضم وفد بلده إلى إسبانيا و 16 وفدا آخر في اقتراح تعديل النظام، وذلك للسماح بتسجيل المعاهدات بأي لغة من اللغات الرسمية للمنظمة. ومن شأن ذلك أن يجعل عملية تسجيل المعاهدات أكثر كفاءة واتساقا مع مبدأي تعدد اللغات والتكافؤ اللغوي.

42 - **السيد فودا** (فرنسا): قال إن تعزيز تنفيذ نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. وفي حين أن التعجيل بتسجيل المعاهدات ونشرها هدف جدير بالثناء، فإنه لا ينبغي تحقيقه على حساب مبدأي الشفافية وسهولة الوصول، وهما سبب وجود المادة 102. ولذلك، لا ينبغي لأي تعديل للنظام أن ينشئ التزامات جديدة على الدول والمنظمات الدولية، لأن هذه الالتزامات تحد من قدرات بعض الدول والمنظمات الدولية، ولا سيما أقلها امتلاكا للموارد المالية والإدارية، على الامتثال لالتزاماتها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض عدد المعاهدات المقدمة إلى الأمانة العامة من أجل تسجيلها وإلى إنشاء نظام للتسجيل والنشر من مستويين، الأمر الذي من شأنه أن يقوض هدفي الشفافية وسهولة الوصول.

43 - وقال إنه علاوة على ذلك، فإن إلغاء شرط ترجمة المعاهدات إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية سيكون منافيا لضرورة إطلاع الأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية على المعاهدات المسجلة والمنشورة بلغتي العمل فيهما، وهما الإنكليزية والفرنسية. وينبغي بدلا من ذلك تنفيذ تدابير بديلة قائمة على توافق الآراء من شأنها أن تعالج حالات التأخير دون تقويض مبادئ الشفافية وسهولة الوصول وتعدد اللغات. ومن شأن التقديم الطوعي للترجمات على سبيل المجاملة للمعاهدات بإحدى اللغات الرسمية الست أن ييسر ترجمة المعاهدات باللغتين الإنكليزية والفرنسية، مما يقلل من حالات التأخير دون أن يزيد العبء على الدول أو على الأمانة العامة. ولذلك فإن وفد بلده يؤيد الاقتراح المقدم من إسبانيا ومجموعة من الدول الأخرى في هذا الصدد.

44 - وقال إن وفد بلده سيكون مستعدا للنظر في إدخال تعديلات على النظام في بعض الأحيان فقط، وليس في كل مرة يكون فيها البند المتعلق بتعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه مدرجاً في جدول الأعمال. وأشار إلى أن تجربة النظر في القرار فقط في الدورة الخامسة والسبعين والتركيز على استعراض النظام في الدورة الحالية كانت تجربة إيجابية وتستحق الاستمرار فيها.

45 - **السيد باي** جونغين (جمهورية كوريا): قال إنه يجب معالجة الثغرات في الامتثال للالتزام في إطار المادة 102 من الميثاق الذي ينص على تسجيل المعاهدات بصورة شاملة، مع مراعاة الاختلال الجغرافي الحالي في تقديم المعاهدات للتسجيل. وقد ساعد تبسيط وترشيد الإجراءات واستخدام التكنولوجيا على تخفيف العبء عن كاهل الدول والأمانة العامة على السواء. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال كبير للتحسين. ووجود شكل موحد وأداة تسجيل إلكترونية سيشجع الدول على إحالة المعاهدات. غير أن الجهود الرامية إلى تحسين نظام التسجيل لن تكون مجدية إلا إذا كانت مصحوبة بجهود بناء القدرات، وذلك بسبل منها على سبيل المثال عقد حلقات عمل بشأن تسجيل المعاهدات وممارساتها، تشترك في تنظيمها الأمانة العامة والكيانات الإقليمية مثل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية. وقال إن حكومة بلده تعتزم استكشاف إمكانية إدراج هذه المبادرات في برامجها الحالية أو المقبلة للمساعدة التقنية. وينبغي تحديث المواد التدريبية، مثل *دليل المعاهدات*، لتعكس التعديلات التي أُدخِلت في عام 2018 على نظام إعمال المادة 102 من الميثاق.

46 - وأضاف أن لتسجيل المعاهدات قيمة عملية كبيرة، ويجدر النظر فيما إذا كان النظام الحالي يخدم الغرض المقصود منه وكيفية ضمان ألا يفوق العبء المرتبط بالتسجيل الفوائد. وقد أدى النشر الفوري على الإنترنت للمعاهدات المسجلة إلى تحسن كبير في سهولة الوصول إليها، وستكون هناك قيمة مضافة في تطبيق هذه الممارسة الجيدة على النظام. غير أنه أعرب عن قلق وفد بلده إزاء العمل المتراكم في نشر *مجموعة المعاهدات*، الذي يرجع جزئيا إلى محدودية موارد الدول الأعضاء والأمانة العامة في توفير الترجمات إلى الإنكليزية والفرنسية في الوقت المناسب. ولذلك ينبغي النظر بشكل إيجابي في الاقتراح المقدم بقيادة إسبانيا، لأنه سيعجل بالنشر.

47 - وقال إن وفد بلده يؤيد أيضا الاقتراح العملي الذي قدمته فرنسا لتوسيع نطاق سياسة النشر المحدود. ويمكن توسيع نطاق الفقرة 2 من المادة 12 من النظام صراحةً أو صياغتها بشكل فضفاض لاستبعاد العديد من الاتفاقات التقنية والإدارية، بما في ذلك المرفقات التفصيلية، من الالتزام بنشر الاتفاقات وترجمتها بالكامل. وبالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عدد المعاهدات المقدمة للتسجيل وطولها وتعقيدها التقني، يبدو من المرجح أن يسهم هذا التعديل إسهاما كبيرا في تقليل عبء العمل. ولذلك ينبغي للأمانة العامة أن تدرس القيمة العملية لتوسيع نطاق سياسة النشر المحدود.

48 - وأشار إلى أن الصياغة الفضفاضة لعنوان بند جدول الأعمال تسمح بتبادل الآراء والممارسات بشأن مواضيع تتجاوز نطاق تسجيل المعاهدات. وقال إن وفد بلده سيكون ممتنا لو أتيحت له الفرصة للنظر في مسائل من قبيل التحفظات والإعلانات، والمعاهدات التي عفا عليها الزمن، ومعالجة الإجراءات التعاهدية وإدارتها، والتمييز بين المعاهدات والصكوك غير الملزمة قانونا.

49 - **السيد ماتيا** (جزر سليمان): قال إن وفد بلده يرحب بالعمل الرامي إلى تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه، وهو يؤيد استحداث أداة إلكترونية لتيسير تقديم المعاهدات والاتفاقات الدولية للتسجيل. ويمكن لهذه الأداة أن تساعد في معالجة الاختلال الجغرافي في التسجيل عن طريق تبسيط العملية. غير أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وستحتاج إلى الاستفادة من بناء القدرات وتقاسم التكنولوجيا إذا أريد لهذه العملية أن تصبح إلكترونية بالكامل. وقال إن وفد بلده يرحب بالمثل بالمناقشات المتعلقة بإمكانية نشر *مجموعة المعاهدات* في شكل رقمي، ولكنه يود أن يوجه الانتباه إلى التحديات التكنولوجية التي يمكن أن تترتب على ذلك بالنسبة للدول النامية. وقال إن وفد بلده يؤيد الاقتراح الداعي إلى النشر الفردي لكل معاهدة على الإنترنت، توخيا للكفاءة والشفافية، لأن نشر الصكوك في مجلدات يتسبب بتأخيرات لا داعي لها.

50 - وأردف قائلاً إن وفد بلده يوافق على أن البند الحالي من جدول الأعمال ينبغي أن يستخدم لمناقشة مسائل تتجاوز تسجيل المعاهدات، شريطة أن تتعلق المواضيع المختارة بالمعاهدات الدولية وقانون المعاهدات. وتعزيز الإطار التعاهدي الدولي يتطلب إدراك أي تغير في الظروف يمكن أن يؤثر في سلامة المعاهدات والاتفاقات الدولية المسجلة لدى الأمانة العامة. وفي هذا الصدد، تعتبر جزر سليمان أن المناطق البحرية ثابتة، بغض النظر عن ارتفاع مستوى سطح البحر، بمجرد ترسيمها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون المعاهدات وإيداع الصكوك ذات الصلة لدى الأمانة العامة. ولا يمكن تحديث المعاهدات التي تحدد خطوط الأساس البحرية إلا بتعديل رسمي من جانب الأطراف، حتى وإن تأثرت سماتها الساحلية بتغير مناخي بشري المنشأ وارتفاع مستوى سطح البحر. وبما أن مسألة الارتفاع السريع في مستويات سطح البحر لم تُعالَج بصورة كافية في الاتفاقية، فإن تفسير أحكامها ينبغي أن يسترشد بممارسة الدول المتعلقة بالحفاظ على الاستحقاقات البحرية في سياق تغير المناخ، وفقا لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

51 - **السيدة نزي مانسوغو** (غينيا الاستوائية): قالت إن وفد بلدها يرحب بالتعديلات التي أُدخلت حتى الآن على نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتعلقة بالتقديم الإلكتروني، والتقدم الكبير الذي أحرز منذ عام 2018 في تكييف قاعدة البيانات مع التكنولوجيا السحابية. وأشارت إلى أن وفد بلدها قدم أول شهادة تسجيل إلكترونية له في آذار/مارس 2021.

52 - وقالت إنه من الضروري تعديل النظام وفقا للاقتراح المقدم من إسبانيا باسم عدد من البلدان، بما فيها غينيا الاستوائية، للسماح بتقديم ترجمات على سبيل المجاملة بأي لغة من اللغات الرسمية للمنظمة، بغية التعجيل بنشر المعاهدات وتعزيز تعدد اللغات. ومن شأن التعديل المقترح أن يقلل إلى حد كبير أيضا من التكاليف المرتبطة بعملية التسجيل والنشر. وقالت إن وفد بلدها يقدر المشورة والمساعدة المقدمتين من قسم المعاهدات بشأن المسائل المتصلة بتقديم المعاهدات للتسجيل، وهو لا يزال ملتزما بتعزيز إطار المعاهدات من خلال تحديث النظام.

53 - **السيدة باربا بوستوس** (إكوادور): قالت إنه في مواجهة الحاجة الواضحة إلى اتخاذ خطوات لتقليل الوقت الذي يستغرقه نشر المعاهدات بعد تسجيلها، أيد وفد بلدها ووفود أخرى الاقتراح المقدم من إسبانيا استجابة لقرار الجمعية العامة 144/75. فإمكانية تقديم ترجمات على سبيل المجاملة بأي لغة من اللغات الرسمية ستزيد من مرونة العملية وتؤدي إلى التعجيل بترجمة المعاهدات إلى الإنكليزية والفرنسية لنشرها، مع تعزيز تعدد اللغات في الوقت نفسه. وقالت إن وفد بلدها يؤيد ممارسة الأمانة العامة المتمثلة في استخدام التكنولوجيا لنشر النصوص ذات الحجية وترجماتها بمجرد توفرها. وينبغي أن تنعكس هذه الممارسة في نظام إعمال المادة 102 من الميثاق.

54 - **السيد تشانغارا** (زمبابوي): قال إن وفد بلده يثني على الجهود التي يبذلها قسم المعاهدات لإبراز أهمية نشر المعاهدات على نطاق أوسع وضرورة توفير المساعدة التقنية والتدريب للدول الأعضاء لتمكينها من تقديم المعاهدات للتسجيل. ومع ذلك، لا يزال هناك اختلال جغرافي جسيم في تقديم المعاهدات، حيث تميل البلدان النامية إلى تقديم نسبة أقل بكثير من المعاهدات للتسجيل مقارنة بالدول الأخرى. ولذلك ينبغي أن ينصب تركيز استعراض نظام إعمال المادة 102 من الميثاق على كفالة تيسير العملية بالنسبة للبلدان النامية. ويمكن أن تشمل الطرق الأخرى لمعالجة هذا الاختلال تبسيط إجراءات التسجيل، وتوفير المزيد من بناء القدرات والمساعدة التقنية، وتنظيم حلقات عمل بشأن قانون المعاهدات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

55 - وقال إنه ينبغي استعراض النظام بطريقة شاملة، لضمان اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ. وأضاف أن وفد بلده يؤيد في هذا الصدد اقتراح المكسيك مواءمة ممارسة تسجيل المعاهدات المطبقة مؤقتا مع قواعد قانون المعاهدات القائمة وتحديث النظام وفقا لذلك. وفي حين أن وفد بلده يسلم بوجود آراء متباينة فيما يتعلق بتقديم ترجمات على سبيل المجاملة بأي لغة من اللغات الرسمية واشتراط ترجمة جميع المعاهدات المنشورة إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية، فإنه يشجع الدول الأعضاء على دعم الأمانة العامة في نشر المعاهدات عن طريق تقديم ترجمات على سبيل المجاملة واستخدام أي وسائل مبتكرة أخرى متاحة.

56 - **السيدة أوزغول بيلمان** (تركيا): أعربت عن ارتياح وفد بلدها لأن الأمين العام قد أعد تقريره (A/75/136) بعد مشاورات واسعة مع الدول الأعضاء، مع مراعاة المسائل المعلقة التي حددتها تلك الدول. وقالت إن وفد بلدها يثني على قسم المعاهدات لما يقوم به من عمل لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بتسجيل المعاهدات والمسائل الأخرى المتعلقة بوظائف الوديع التي يتولاها الأمين. وينبغي بذل كل جهد ممكن لمعالجة الاختلال الجغرافي في تسجيل المعاهدات من خلال إذكاء الوعي وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية. والحلقات الدراسية الوطنية والإقليمية التي ينظمها قسم المعاهدات لا تقدر بثمن في هذا الصدد، وينبغي لها أن تستمر، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند الاقتضاء.

57 - وأعربت عن ارتياح وفد بلدها لرؤية أن التغييرات في نظام إعمال المادة 102 من الميثاق التي اعتمدت في عام 2018 قد أسفرت بالفعل عن نتائج إيجابية. ومن شأن استحداث أداة إلكترونية لتسجيل المعاهدات أن يزيد من تبسيط تقديم المعاهدات للتسجيل، وبالتالي زيادة عدد المعاهدات المسجلة. وأشارت إلى أن تركيا على استعداد للنظر بشكل إيجابي في الاقتراحات التي يمكن أن تساعد في الحد من الأعمال المتراكمة في نشر *مجموعة المعاهدات* دون زيادة العبء على الأمانة العامة أو الدول الأعضاء. وينبغي للأمانة العامة أن تكفل وعي إدارات الأمانة العامة والوكالات المتخصصة المعنية بواجباتها فيما يتعلق بالتسجيل التلقائي للمعاهدات المبرمة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

58 - وقالت إنه ينبغي لأي تعديلات تُدخَل على النظام أن تحظى بدعم كبير من الدول الأعضاء، وأن تعكس الآراء أو الشواغل المشتركة على نطاق واسع، وأن تعمل على تعزيز عملية تسجيل المعاهدات أو تبسيطها أو التعجيل بها. وينبغي متابعة الاستعراض بعناية، كيلا تنشأ تعقيدات جديدة عن غير قصد للدول الأعضاء أو الأمانة العامة. وتتطلع تركيا إلى العمل مع جميع الوفود لوضع اللمسات الأخيرة في الدورة الحالية على أي تعديلات قد تُدخل على النظام.

59 - **السيد نيانيد** (الكاميرون): قال إن تسجيل المعاهدات ونشرها ييسران الاطلاع على الصكوك القانونية الدولية ويعززان نظاما دوليا قائما على القواعد. وبالنظر إلى أن الالتزام بتسجيل المعاهدات لا يحترم عالميا، وأن هناك اختلالا جغرافيا في نسبة المعاهدات المسجلة، فإن نظام التسجيل والنشر في الأمم المتحدة يحتاج إلى أن يكون أكثر شفافية وإتاحةً. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي يبذلها قسم المعاهدات في هذا الصدد.

60 - وفيما يتعلق بالتطوير المقترح لأداة تسجيل إلكترونية، قال إن وفد بلده لديه تحفظات بشأن الاستخدام المنهجي والمقنن لتكنولوجيا المعلومات في عملية تسجيل المعاهدات، ويرى أن استخدام الوسائل الإلكترونية ينبغي أن يظل اختياريا؛ وإلا فإن البلدان التي لم تتح لها بعد إمكانية الحصول بسهولة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ستكون في وضع غير مؤات. وعلاوة على ذلك، ولأن الدبلوماسية مبنية على العادات والتقاليد، ينبغي الإبقاء على الجدية التي يتسم بها العرف الدبلوماسي في عملية تسجيل المعاهدات. ولنشر المعاهدات في نسخ مطبوعة من *مجموعة المعاهدات* قيمة عملية ورمزية، ولا ينبغي التخلي عن ذلك. وينبغي أن تكون أي تنقيحات أخرى متصلة بالتكنولوجيا لنظام إعمال المادة 102 من الميثاق محدودة النطاق، حيث تم بالفعل إجراء تنقيحات هامة في عام 2018، وأدت التغييرات المتكررة للنظام إلى زيادة صعوبة اتباعه على الدول.

61 - وفيما يتعلق بالمسائل التي لم تحل بعد والمتعلقة بما إذا كان ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم ترجمة إلى إحدى اللغات الرسمية للمنظمة عند تقديم المعاهدات المبرمة بلغات غير رسمية للتسجيل، وما إذا كانت جميع المعاهدات بحاجة إلى ترجمة إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية قبل نشرها، قال إن وفد بلده يرى أن المعاهدات ذات أهمية كبيرة للنظام القانوني الدولي بحيث ينبغي أن يكون الجميع قادراً على الاطلاع عليها. والمعاهدات عديمة الفائدة إذا لم تستطع الدول الأعضاء فهمها. وفي ضوء هذا الاعتبار والأهمية الأساسية لتعدد اللغات بالنسبة للمنظمة، فإن الحل الأفضل يكمن في نشر المعاهدات بجميع اللغات الرسمية الست. ولذلك ينبغي للأمانة العامة أن تكمل أي ترجمات تقدمها الدول الأعضاء بترجماتها الخاصة إلى اللغات الرسمية المتبقية، دون أن تتكبد الدول الأعضاء أي تكلفة.

62 - وأضاف أن الكاميرون، التي تحرص دائما على ضمان وفائها بالتزاماتها بموجب المادة 102 من الميثاق، ترحب بالزيادة الكبيرة في عدد المعاهدات التي سُجلت في السنوات الأخيرة. وينبغي أن يلبي نظام إعمال المادة 102 احتياجات الدول الأعضاء وأن يظل محدثاً لضمان فائدته القصوى. وقال إن وفد بلده يؤيد مناسبة المعاهدات السنوية للمنظمة. وهو يقدر الجهود التي يبذلها قسم المعاهدات لبناء قدرات الدول الأعضاء، بما فيها عقد حلقات عمل بشأن قانون المعاهدات وممارساتها التي تعقد في المقر وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، ويرحب بتقديم المساعدة التقنية المحددة الأهداف على الصعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف.

البند 147 من جدول الأعمال: إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/76/99 و A/76/124 و A/76/140)

63 - **الرئيسة:** قالت، في معرض التذكير بأن الجمعية العامة أحالت هذا البند من جدول الأعمال في جلستها الثانية إلى اللجنتين الخامسة والسادسة كلتيهما، إن الجمعية العامة دعت اللجنة السادسة في الفقرة 39 من قرارها 248/75 إلى النظر في الجوانب القانونية للتقرير الذي سيقدمه الأمين العام، دون المساس بدور اللجنة الخامسة بوصفها اللجنة الرئيسية المختصة بالمسؤولية عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية.

64 - **السيدة لحميري** (المغرب): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن وجود نظام عدالة داخلي مستقل ومحايد وشفاف ومتسم بالكفاءة المهنية في الأمم المتحدة من شأنه أن يكفل إدارةً أكثر فعالية للمنازعات الإدارية التي لها صلة بموظفي المنظمة. وقد بُذِلت جهود جديرة بالثناء لضمان استمرارية نظام العدالة الدولي بتصريف الأعمال خلال جائحة كوفيد-19 حيث اضطلع بعمله في بيئة افتراضية. وأعربت عن ترحيب المجموعة بانخفاض عدد الطلبات التي تلقتها محكمة الأمم المتحدة للمنازعات، باعتباره مؤشرا على التحسينات التي طرأت على أماكن العمل، ودليلاً على الدور الحاسم الذي يؤديه التقييم الإداري في نظام العدل الداخلي. وقالت إن المجموعة تطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات إضافية عن التدابير المتخذة لمعالجة القضايا المتراكمة، ولا سيما القضايا المعلقة منذ أكثر من 400 يوم. ونظرا لحالة التدفق النقدي غير المسبوقة التي تؤثر على المنظمة، ينبغي للمديرين أن يولوا المنازعات المتصلة بالعمل قصارى اهتمامهم وأن يحلوها بطريقة عادلة وفعالة من حيث التكلفة. وينبغي استخدام أساليب غير رسمية لتسوية المنازعات كلما أمكن ذلك، بغية تجنب التقاضي غير الضروري وما يرتبط به من تكاليف.

65 - ونبهت إلى أنه من دواعي القلق أن يرتبط أكبر عدد من الحالات المبلغ عنها بالموظفين الميدانيين نتيجة للمشقة والإجهاد المرتبطين بمركزهم التعاقدي. وتشير المجموعة إلى أن نسبة مقدمي الطلبات الذين يمثلون أنفسهم قد انخفضت بشكل طفيف، ورحبت بتوفير مجموعات أدوات لأصحاب الطلبات الذين يمثلون ذاتهم. وينبغي تزويد هؤلاء بجميع المعلومات اللازمة لتمكينهم من رفع دعاواهم بنجاح، والاستفادة من إدارة القضايا في الوقت المناسب، والوثوق في التوصل إلى نتيجة عادلة. وقالت إن المجموعة ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز عمل مكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين، بما في ذلك عن طريق زيادة توافر المساعدة القانونية للموظفين في الميدان. وترحب المجموعة أيضاً بالتدابير المتخذة للإسراع في معالجة القضايا، وتؤيد استمرار استخدام القضاة غير المتفرغين. واختتمت كلامها مؤكدةً التزام المجموعة الثابت بجهود المنظمة الرامية إلى تحسين نظام العدل الداخلي وتمكين الموظفين، الذين هم أهم أصول المنظمة، من العدالة التي يستحقونها.

66 - **السيدة بوبان** (ممثلة الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ إضافةً إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي تُبنى على أساس نظام فعال لإقامة العدل. وقالت إن جودة

نظام العدل الداخلي في الأمم المتحدة تؤثر على صورة المنظمة ومصداقيتها. ورأت أن وجود نظام مستقل ومحايد وشفاف ومهني يعد شرطا مسبقا لسيادة القانون وحماية الحقوق الفردية، بما في ذلك الحق في العمل في بيئة خالية من المضايقة والانتقام. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بعمل محكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف وبالجهود المبذولة للحد من تراكم القضايا التي لم يُفصَل فيها بعد.

67 - وأضافت قائلة إن استمرار ثقافة المضايقة والانتهاك تجاه المديرات والانتقام ممن يرفع قضايا أمام المحكمتين من الموظفات والموظفين لا تزال تبعث على القلق. ورأت أن هذا السلوك غير مقبول ولا ينبغي التسامح معه. ورأت كذلك أن تشجيع بيئة عمل صحية يعزز مشاركة الموظفات والموظفين، ومن ثم فهو ضروري لضمان تحقيق المنظمة لأهدافها.

68 - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالمشروع التجريبي الرامي إلى تمكين الأفراد من غير الموظفين من الحصول على الخدمات التي يقدمها مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة، بغية معالجة التفاوت في المعاملة بين الموظفين والأفراد من غير الموظفين، وعن تأييد الوفد لطلب أن تنظر الجمعية العامة في جعل المشروع التجريبي نشاطا منتظما وأن توسع ولاية المكتب لتشمل الأفراد من غير الموظفين، الذي ورد في التقرير المتعلق بأنشطة المكتب (A/76/140). وقالت إنه ينبغي مواصلة المناقشات بشأن سبل تزويد الأفراد من غير الموظفين بإمكانية الوصول إلى آليات عادلة وفعالة لحل المنازعات المتصلة بالعمل. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها في هذا الصدد بدراسة إمكانية التعاون بين الأمم المتحدة مع كيان محايد لكي يضطلع بدور التحقق من المحكمين وتعهد قوائمهم وتعيينهم وتوفير وظائف إدارية معينة أثناء التحكيم بين الأمم المتحدة والأفراد من غير الموظفين. ورأت أنه من الضروري أيضا تحديد الأسباب الجذرية لهذه المنازعات ومعالجتها.

69 - واسترسلت قائلة إنه سيكون من المناسب النظر في لائحتي المحكمتين في الدورة الحالية بما أنه لم يُنظر فيهما في الدورة الخامسة والسبعين نتيجةً للجائحة. وأعربت في الختام عن تقدير وفد بلدها للجهود التي يبذلها كل من مكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين، ومكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة، ووحدة التقييم الإداري من أجل تحسين الكفاءة والشفافية في إقامة العدل في الأمم المتحدة.

70 - **السيدة هاتشيسون** (أستراليا): تكلمت أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقالت إن وجود نظام للعدل الداخلي في الأمم المتحدة يكون فعالا ومنصفا وشفافا ومحايدا له أهمية بالغة في تمكين موظفي المنظمة من القيام بعملهم على أفضل وجه، واجتذاب أفضل المهنيين وأكثرهم تأهيلا من جميع أنحاء العالم والاحتفاظ بهم، وكفالة إعلاء المنظمة لمُثُلها وقيمها. وقالت إن الأمين العام ومكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة ومجلس العدل الداخلي أثار كل منهم، في تقاريره، مسائل متكررة تتعلق بتراكم القضايا، وارتفاع معدل التمثيل الذاتي، وانعدام الكفاءة، ومسائل بنيوية كامنة تتعلق بنوع الجنس والعرق، وهي مسائل تبعث على القلق كلها.

71 - وأضافت تقول إن الخطوات الإيجابية التي اتُّخِذَت تشمل إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على الأحكام والأوامر الصادرة عن محكمة المنازعات ومحكمة الاستئناف وتتيح البحث في محتوياتها بالكامل. وأردفت بقولها إن إتاحة الوصول إلى القانون القائم تدعم عدالة النظام وشفافيته. وأعربت عن ترحيب أستراليا وكندا ونيوزيلندا بالعمل الرامي إلى إيجاد سبل لإصلاح هيكل الولاية القضائية للنظام الموحد للأمم المتحدة من أجل تحسين تماسك النظام، بما يتضمن الجهود الرامية إلى تحديد التباين في الاجتهاد القضائي للمحكمتين بشأن المسائل المتصلة بلجنة الخدمة المدنية الدولية. وأشارت إلى أن مكتب إقامة العدل ومكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة اضطلعا بأنشطة اتصال قيمة، على الرغم من صعوبة عقد مناسبات بالحضور الشخصي أثناء الجائحة.

72 - وتابعت قائلة إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة للحد من تراكم القضايا القديمة. وأوضحت أن هذه الوفود تحيط علما بتوصيات مجلس العدل الداخلي فيما يتعلق بالتراكم، ولا سيما توصياته بتعديل النظامين الأساسيين للمحكمتين للاستعاضة عن النظام الحالي لتولي الرئاسة بالتناوب السنوي بنظام يكون فيه التناوب على فترات أطول، واعتماد الوساطة القضائية بوصفها أداة إضافية لتسوية المنازعات.

73 - واسترسلت تقول إن مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة حدد المسائل البنيوية الكامنة وراء النزاعات في مكان العمل وإنه يقوم بأعمال في سياق الدعوة إلى التصدي للعنصرية في الأمم المتحدة. ورأت أن المواقف والسلوكيات العنصرية والمتحيزة ضد المرأة وغيرها من المواقف والسلوكيات التمييزية تضر بالأفراد وبالمنظمة. وأعربت عن إشادة أستراليا وكندا ونيوزيلندا بالتزام الأمين

العام باتخاذ إجراءات تنظيمية لضمان المساواة في المعاملة والإدماج الكامل لجميع موظفي الأمم المتحدة وعدم التسامح مطلقا مع أي سلوك مخالف لذلك، وعن ترحيب هذه البلدان باعتزام مجلس العدل الداخلي مواصلة نظره في المشاكل الهيكلية والثقافية الكامنة التي تتصل بمسألة نوع الجنس والعرق وإمكانية اللجوء إلى القضاء. وذكرت أن بذل جهود متواصلة وكبيرة لضمان المساواة بين الجنسين والتمثيل الجنساني داخل نظام العدل الداخلي ستكون له أهمية بالغة في تعزيز جودة النظام.

74 - وأعربت عن ترحيب أستراليا وكندا ونيوزيلندا بالتعليقات الواردة في تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة (A/76/140) بشأن آثار الجائحة داخل مكان العمل وخارجه وأهمية الإدارة الجيدة في منع نشوب النزاعات في مكان العمل وزيادة الضغط على الموظفين في أوقات الأزمات. وأعربت عن ترحيب هذه الوفود بالجهود التي يبذلها المكتب لتحسين بيئة عمل الموظفين والأفراد من غير الموظفين على السواء. وأفادت بأن هذه الوفود تلاحظ أيضا مع التقدير مساهمة المكتب في مبادرة الأمين العام المتعلقة بالكياسة وترحب بعمل المكتب الرامي إلى تحسين بيئات العمل، بما فيها البيئات الافتراضية. واختتمت كلامها قائلة إن هذه الجهود ستؤدي إلى تحسين الروح المعنوية والإنتاجية بين الموظفين، والحيلولة دون نشوب بعض النزاعات في مكان العمل.

75 - **السيد كانو** (سيراليون): قال إن نظام إقامة العدل في الأمم المتحدة ينبغي أن يكون مستقلا ومحايدا وشفافا ومهنيا ومتمحورا حول الإنسان ومرتكزا على مبدأ الإنصاف الأساسي، الذي يشمل التكافؤ والاحترام والعدل. وقال إن هذه الصفات تكتسي أهمية أكبر في سياق الجهود التي تبذلها المنظمة حاليا لمكافحة العنصرية وتشجيع التوازن الجيد بين العمل والحياة الشخصية خلال جائحة كوفيد-19. وأعرب عن تقدير وفد بلده لاستمرار عمل نظام إقامة العدل على الرغم من التحديات التي تفرضها الجائحة وأزمة السيولة المالية التي تواجهها المنظمة. وقال إنه اعتماد ترتيبات العمل عن بعد كان مفيدا في ضمان استمرارية الأعمال، غير أنه ينبغي إجراء مراجعة للتأكد من أن هذه الترتيبات ليس لها أثر سلبي على العدل والإنصاف وعدم التمييز.

76 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يرحب بحذر بالانخفاض الكبير في الطلبات المقدمة إلى وحدة التقييم الإداري في عام 2020 باعتباره مؤشرا محتملا على تحسن بيئة العمل، ولكنه يرى أنه ينبغي تحديد أسباب الانخفاض للتأكد من أن التحسن نوعي وليس مجرد تحسن كمي. وكذلك، فسيكون من المهم تحديد ما إذا كانت الزيادة في عدد الأحكام التي أصدرتها المحكمتان ناتجة عن الانتقال إلى أساليب العمل عن بعد، وما إذا كان سيظل من الممكن حماية محكمة الاستئناف من آثار حالة السيولة المالية.

77 - واستطرد بقوله إن وفد بلده يلاحظ مع التقدير الخطوات المتخذة للحد من تراكم القضايا في محكمة المنازعات ويتطلع إلى التنفيذ الكامل لخطة البت في القضايا. وأعرب عن ترحيب وفد بلده أيضا بالتسوية غير الرسمية للطلبات المنظورة أمام محكمة المنازعات التي لم يُبت فيها بعد والاستخدام الفعال لنظام تسوية المنازعات بالوسائل غير الرسمية. وذكر أنه يجب الحرص على كفالة أن العلاقة التي تبدو معقدة بين عمل محكمة المنازعات وعمل مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة لا تقوض هدف كفالة إقامة العدل. وأضاف أن إنشاء قاعدة بيانات للأحكام والأوامر تتيح البحث في محتوياتها بالكامل يمثل إنجازا جديرا بالثناء وأنه سيعزز إمكانية الوصول إلى الاجتهاد القضائي للمحكمتين. ورأى أن التوعية بالاجتهاد القضائي وإتاحة إمكانية الوصول إليه لهما أهمية بالغة في إنشاء وصون نظام عادل لإقامة العدل.

78 - وأعرب عن قلق وفد بلده البالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع مضايقات وسلوكيات تمييزية، لا سيما وأن النهوض بالمساواة بين الجنسين ومنع التمييز يمثلان قيمتين أساسيتين من قيم الأمم المتحدة. واختتم كلامه قائلا إن سيراليون تدين بشدة جميع أشكال التمييز القائم على أساس نوع الجنس أو العرق أو الدين أو الأصل الإثني داخل المنظمة والنظام الدولي ككل، وتدعو إلى تشجيع تهيئة مكان عمل يكون آمنا وعادلا ومحايدا وغير تمييزي وقائما على النزاهة والإنصاف والإنسانية.

79 - **السيدة غروسو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الموظفين المشاركين في إقامة العدل في الأمم المتحدة أظهروا قدرة على الصمود والتكيف جديرة بالثناء في التأقلم مع ظروف العمل الجديدة التي فرضتها الجائحة العالمية والتي تتسم أحيانا بالصعوبة. وقالت إن تقدما ملحوظا أُحرِز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من التحديات، بشأن بعض الإصلاحات التي شجعتها اللجنة في السنوات الأخيرة. وأعربت عن تقدير وفد بلدها للجهود التي يبذلها مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة من أجل تنظيم حلقات العمل وإجراء البعثات افتراضيا. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها أيضا بتركيز المكتب على تيسير التنوع والشمول على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الجهود التي يبذلها دعما لفرقة

العمل المعنية بالتصدي للعنصرية والنهوض بكرامة الجميع في الأمم المتحدة. وقالت إن وحدة التقييم الإداري ومكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين استمرا أيضا في الاضطلاع بعمل هام للمساعدة في تسوية المسائل قبل أن تصل إلى مرحلة التقاضي، وهو أمر يكتسي أهمية حاسمة في كفاءة وفعالية النظام برمته.

80 - وأعربت عن سرور وفد بلدها لأن القضايا المتراكمة في محكمة المنازعات انخفض عددها بدرجة كبيرة وأن القضايا التي ظلت معلقة لأكثر من 400 يوم بُت فيها كلها تقريبا، وأن عدد الطلبات المعلقة وصل الآن إلى أدنى مستوياته منذ أكثر من 10 سنوات. وقالت إن هذا الإنجاز نتج عن العمل الشاق الذي قام به موظفو المحكمة، والمرونة التي أتاحتها الاستعانة بقضاة يعملون لنصف الوقت، وأساليب العمل عن بعد التي سمحت بتعيين قضاة في المناطق الجغرافية التي تشتد الحاجة إليها. وأردفت بقولها إن المحكمتين ينبغي أن تبنيا على هذا الزخم لمعالجة الأعمال المتراكمة المتبقية.

81 - وتابعت قائلة إن الولايات المتحدة ترحب بوضع قاعدة بيانات لقرارات محكمة المنازعات ومحكمة الاستئناف تتيح البحث في محتوياتها، وهو ما طلبته اللجنة منذ فترة طويلة. وأوضحت أن قاعدة البيانات هذه ستكون أداة قيمة للموظفين وممثليهم والجمعية العامة والجمهور. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها أيضا بنشر قوائم القضايا لفرادى القضاة على الإنترنت وإنشاء لوحة متابعة تتيح تتبع سير القضايا. واختتمت كلامها بالإعراب عن أمل وفد بلدها في أن تؤتي جميع هذه الجهود الرامية إلى تحقيق الشفافية ثمارها الكاملة قريبا وفي أن يستمر الوعي بموارد تسوية المنازعات المتاحة في الازدياد.

82 - **السيدة خيمينيز أليغريا** (المكسيك): قالت إن وفد بلدها يتفق مع مجلس العدل الداخلي في القول بأن وجود آلية فعالة لحل منازعات العمل الفردية يسهم في تهيئة بيئة عمل صحية. وقالت إن المكسيك ترحب بالحد من تراكم القضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكنها تدعو إلى بذل مزيد من الجهود لخفض عدد القضايا التي لا تزال معلقة منذ أكثر من 400 يوم أو التي لم تُسنَد بعد إلى قاض منذ أكثر من 90 يوما.

83 - وأضافت قائلة إن خدمات الوساطة ضرورية لمنع النزاعات من التصاعد دون داع وإنها ينبغي أن تكون الوسيلة الرئيسية لحل المنازعات. وأردفت بقولها إن المكسيك ترحب لهذا السبب بالمشروع التجريبي الرامي إلى تمكين الأفراد من غير الموظفين من الحصول على الخدمات التي يقدمها مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة، في حدود موارده الحالية، وتوفير الخدمات عن بعد أثناء الجائحة. وأشارت إلى أن الزيادة في عدد المطالبات التي يقدمها موظفون معينون محليا إلى المحاكم الوطنية في مختلف مراكز العمل تبرز الحاجة إلى تنشيط نظام الوساطة. وأوضحت أن عدد هذه القضايا في المكسيك ارتفع بنسبة 50 في المائة تقريبا على مدى السنوات الثلاث الماضية، وأن حكومة بلدها تعمل على إيجاد سبل لمعالجة القضايا خارج المحاكم. وأفادت بأن إصلاحا لقانون العمل يتطلب أن تسبق أي إجراءات قضائية في مثل هذه الحالات وساطة سيدخل حيز النفاذ في أيار/مايو 2022 في مكسيكو سيتي.

84 - ومضت تقول إن وفد بلدها يحث المنظمة على مضاعفة جهودها لزيادة الوعي بالوساطة، ولا سيما بين الأفراد من غير الموظفين. واختتمت كلامها بقولها إن وفد بلدها يدعو أيضا إلى مواصلة دراسة مسائل من قبيل الحماية من الانتقام، وعدم وجود عنصر خاص بالصحة العقلية في الإطار القانوني لمعالجة قضايا المضايقة والتمييز وإساءة استعمال السلطة، ونشر نتائج الإجراءات المتخذة استجابة للقضايا المحالة لأغراض المساءلة.

85 - **السيدة شنايدر ريتنر** (سويسرا): قالت إن وفد بلدها يسره أن يلاحظ التزام الأمين العام المستمر بتعزيز فعالية نظام إقامة العدل الداخلي في المنظمة، وإنه يلاحظ مع الارتياح أساليب العمل والاتصال الجديدة التي طُبِّقَت من أجل تيسير إذكاء الوعي وتبادل المعلومات أثناء الجائحة. ورأت أن إمكانية اللجوء إلى القضاء ينبغي أن تكون متاحة بإنصاف وشفافية وفعالية وبدون تمييز. وأعربت عن رغبة سويسرا في أن تسلط الضوء على مسألتين رئيسيتين في هذا الصدد، وهما: تسوية منازعات العمل التي تشمل أفرادا من غير الموظفين واستخدام الوساطة.

86 - وأضافت قائلة إن الأمم المتحدة لديها عدد كبير من الأفراد من غير الموظفين، الذين هم عرضة لمواجهة نفس الصعوبات التي يواجهها الموظفون العاديون في العمل. غير أن معظم هؤلاء ليس لديهم أي سبيل للجوء إلى آليات تسوية المنازعات. ولا بد من كفالة أن تكون سبل الانتصاف متاحة لجميع فئات الأفراد، دون تمييز. واستمرت قائلة إن وجود نظام عدل داخلي منصف وفعال يكون في متناول الجميع من شأنه أن يضفي مصداقية أكبر على التزام المنظمة بدعم سيادة القانون والحق في اللجوء إلى القضاء. وأشارت إلى أن سويسرا ترحب بالجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد وتلاحظ باهتمام خاص المعلومات المقدمة بشأن المبادرات الرامية إلى تحسين منع نشوب

النزاعات وتسوية المنازعات للأفراد من غير الموظفين. وأعربت عن تأييد وفد بلدها الشديد لإضفاء طابع نظامي على المشروع التجريبي المتعلق بإتاحة خدمات الوساطة للأفراد من غير الموظفين وتوسيع ولاية مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة لتشمل العمل مع الأفراد من غير الموظفين. وأعربت عن الترحيب أيضا بجميع المبادرات الأخرى الرامية إلى منع المنازعات وتحسين إمكانية اللجوء إلى آليات تسوية المنازعات.

87 - واسترسلت قائلة إنه ينبغي أن يزيد استخدام الوساطة بوصفها آلية غير رسمية لتسوية المنازعات. فالوساطة تيسر الحوار وتنزع فتيل النزاعات وتمكّن الطرفين من إيجاد حلول مقبولة لكليهما مع تجنب التقاضي الذي يمتد لفترة طويلة ويكون مكلفا. غير أن عددا قليلا نسبيا من المنازعات التي تنشأ في مكان العمل في الأمم المتحدة يُحل عن طريق الوساطة في الوقت الحالي. وأشارت إلى أن وفد بلدها يؤيد لهذا السبب التوصيات المتعلقة بتعزيز الوساطة التي قدمها مجلس العدل الداخلي في تقريره (A/76/124) ومقترح مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة بأن يُحاط أطراف المنازعات علما بمبادئ الوساطة وفوائدها. ورأت أن الأمين العام ينبغي أن يشجع على استخدام الوساطة لحل المنازعات التي تشمل أفرادا من جميع الفئات، بمن فيهم الأفراد من غير الموظفين.

88 - ومضت تقول إنه ينبغي للأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل عن إقامة العدل في الأمم المتحدة معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو تنفيذ المبادرات الموصوفة في تقريره الأخير عن الموضوع (A/76/99) ومعلومات عن الخطوات المتخذة لزيادة استخدام الوساطة. وينبغي مواصلة النظر في مسألة كفالة تمكين الأفراد من غير الموظفين من اللجوء إلى آليات للعدالة تكون منصفة وفعالة. واختتمت كلامها بقولها إن المسائل المتعلقة بإقامة العدل ينبغي أن تظل مدرجة على جدول أعمال اللجنة.

89 - **السيدة فان دير ميد** (هولندا): أعربت عن ثناء وفد بلدها على المرونة التي تحلى بها الموظفون العاملون ضمن نظام العدل الداخلي والجهود التي بُذِلَت لضمان استمرارية العمل أثناء الجائحة. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بزيادة عدد الأحكام الصادرة عن المحكمتين والحد من تراكم القضايا المعروضة على محكمة المنازعات. وأعربت عن ثناء هولندا أيضا على إنشاء بوابة السوابق القضائية واستمرار مكتب إقامة العدل في نشر المعلومات والمواد. وأعربت عن ثقة هولندا في أن نظام إقامة العدل سيستمر في اكتساب الطابع المهني والتحسن.

90 - وقالت إن الخدمات التي يقدمها مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة توفر طريقة آمنة وسهلة المنال وفعالة من حيث التكلفة تتيح للموظفين معالجة الشواغل المتصلة بمكان العمل. وينبغي إضفاء طابع نظامي على المشروع التجريبي الرامي إلى توسيع نطاق خدمات الوساطة لتشمل الأفراد من غير الموظفين، وتوسيع نطاق ولاية المكتب لتشمل تقديم الخدمات للأفراد من غير الموظفين. ومن المهم أن يكون لدى الأمم المتحدة نظام قوي وفعال ومهني لإقامة العدل يكون في متناول الموظفين والأفراد من غير الموظفين. واختتمت كلامها بالإعراب عن سرور وفد بلدها لإدراج معلومات عن تعزيز إقامة العدل داخل المنظمة في تقرير الأمين العام عن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها (A/76/235)، وعن أمله في أن يتضمن التقرير المقبل معلومات عن تنفيذ المنظمة للقرارات التي تتخذها مؤسساتها القضائية.

91 - **السيد نيانيد** (الكاميرون): قال إن إقامة العدل لها أهمية بالغة في تعزيز سيادة القانون، ولذلك يجب كفالتها ليس على الصعيدين الوطني والدولي فحسب، إنما في داخل الأمم المتحدة كذلك. ويتمثل أحد الجوانب الهامة لإقامة العدل في حماية الأفراد من الترهيب والانتقام. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتنفيذ استراتيجية التوعية الخاصة بمكتب إقامة العدل، لأنها ستساعد على كفالة وعي الموظفين بحقوقهم وكيفية الدفاع عنها. ورأى أن حماية الحقوق لها أهمية بالغة في صون السلام والاستقرار وأن أهميتها داخل الأمم المتحدة تفوق أهميتها في أي مكان آخر. وأعرب عن ترحيب الكاميرون بالإجراءات التي يتخذها مكتب أمين المظالم لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وأعرب عن ترحيب وفد بلده أيضا بقيام مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بوضع سياسة نموذجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التحرش الجنسي، بالنظر إلى أن عدد التحقيقات التي تجري في ادعاءات التحرش الجنسي لا يزال مرتفعا.

92 - وأضاف قائلا إن المحكمتين ينبغي أن تحرصا على اتباع الإجراءات المحددة لهما في قواعد المنظمة ذات الصلة. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء انخفاض عدد الأحكام التي أصدرتها محكمة المنازعات، وارتفاع عدد القضايا المنظورة أمامها التي لم تفصل فيها بعد، وعدد القضايا الجديدة التي تلقتها. وأشار إلى أن متوسط المدة الزمنية اللازمة لمحكمة المنازعات للبت في القضايا لم ينخفض بشكل كبير، على الرغم من أن نظامها الأساسي قد عُدِّل بغية تقصير هذا الوقت. وقال إن المعدل المرتفع للتمثيل الذاتي يثير الدهشة وينبغي

معالجته من أجل دعم إقامة العدل على نحو سلس وسليم ومنصف. واستطرد قائلا إن كل فرد له الحق في المساواة أمام القانون، والمساعدة القانونية، ومحاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة تكون منشأة بموجب القانون.

93 - وأعرب عن تأييد وفد بلده للمقترح الداعي إلى تكليف رؤساء المكاتب التابعة للأمانة العامة بمسؤوليات الوقاية والرصد والحماية، باعتبار أن ذلك سيساعد على منع التخويف والانتقام. وأسهب قائلا إنه ينبغي تخصيص موارد إضافية لضمان إقامة العدل على وجه السرعة، لأن أي تأخير يمكن أن يصل إلى حد إنكار العدالة. ورأى أن جهود إقامة العدل في الأمم المتحدة ينبغي أن تسترشد بمبادئ الاستقلال والشفافية والمهنية واللامركزية والشرعية ومراعاة الأصول القانونية.

94 - ومضى يقول إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء عدد القضايا التي أقامها أفراد من غير الموظفين أمام المحكمتين، ولكنه يرحب بتوفير الخدمات لهم في إطار المشروع التجريبي الذي ينفذه مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة، ويأمل في أن تسهم هذه التدابير في خفض عدد القضايا في المستقبل. وينبغي بذل الجهود لزيادة الوعي بالآليات غير الرسمية لمنع المنازعات وحلها. وينبغي استكشاف وسائل فعالة من حيث التكلفة لحل المنازعات. واختتم كلامه قائلا إنه سيكون من المناسب دراسة المجالات التي يمكن فيها إدخال تحسينات على نظام العدل الداخلي لكفالة استمرار جدواه، بالنظر إلى أنه أنشئ منذ أكثر من عقد من الزمان.

البند 176 من جدول الأعمال: منح التحالف الدولي للطاقة الشمسية مركز المراقب لدى الجمعية العامة (A/76/192 و A/76/192/Add.1؛ A/C.6/76/L.2)

مشروع القرار A/C.6/76/L.2: منح التحالف الدولي للطاقة الشمسية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

95 - **السيد تيرومورتي** (الهند): عرض مشروع القرار باسم مقدميه، فقال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: أيسلندا، والبرتغال، وترينيداد وتوباغو، والسويد، وفنلندا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، ونيوزيلندا. وأشار إلى أن فرنسا والهند أطلقتا التحالف الدولي للطاقة الشمسية في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بهدف جعل الطاقة النظيفة المتجددة والميسورة التكلفة في متناول الجميع. وأوضح أن التحالف يهدف إلى المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتأسس التحالف كمنظمة دولية منشأة بموجب معاهدة في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، عندما وقّع اتفاقه الإطاري وصدّق عليه العدد المطلوب من البلدان. ودخل الاتفاق حيز النفاذ في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017. وعضوية التحالف مفتوحة الآن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

96 - واسترسل قائلا إن التحالف يقوم بتنفيذ مشاريع تتعلق بنشر تطبيقات للطاقة الشمسية مشتركة بين القطاعات في قطاعات منها الزراعة والصحة والكهرباء. ويدعم عمل التحالف تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وجدول الأعمال العالمي الأوسع نطاقا لتغير المناخ. وتكتسي مشاركة التحالف في الاجتماعات الدولية الرئيسية المتصلة بمجالات نشاطه أهمية بالغة لتنفيذ ولايته. ومن جانب التحالف، فإن موارده الكبيرة وخبراته الواسعة تؤهله لتقديم إسهامات كبيرة في هذه المنتديات. ويرد اسم الأمم المتحدة، بما يشمل أجهزتها، صراحةً في الاتفاق الإطاري للتحالف باعتبارها شريكا استراتيجيا.

97 - ومضى قائلا إن منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة سيعزز إلى حد كبير قدرة التحالف على تحقيق أهدافه بتمكينه من متابعة المداولات في الجمعية العامة عن كثب، والتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها في تنفيذ برامجه وأنشطته، والاستفادة من شبكة مكاتب الأمم المتحدة الميدانية وخبرتها في مجال التعاون البرنامجي مع الحكومات ومواردها. وسيُمكِّن مركز المراقب أيضا التحالف من تقديم إسهامات محددة الأهداف في عمليات الأمم المتحدة الحالية والمقبلة، استنادا إلى الخبرة التي يكتسبها مما يضطلع به على الصعيد القطري من برامج وبحوث ومبادرات للتعاون بين القطاعين العام والخاص، وما يضطلع به من أنشطة عالمية لتبادل المعارف. ويتخذ التحالف خطوات هامة فيما يتعلق بمسائل من قبيل نقل التكنولوجيا، وتخزين الطاقة الشمسية، وتقديم المساعدة المالية للبلدان الأعضاء، وتخطيط المشاريع. ومن خلال جهوده الرامية إلى التوصل إلى حلول عادلة ومنصفة للطاقة، يُتوقَّع له أن يستهل حقبة جديدة من دبلوماسية الطاقة الخضراء. واختتم كلامه قائلا إن مركز المراقب لدى الجمعية العامة سييسر التعاون بين التحالف والأمم المتحدة بشكل منتظم وواضح المعالم.

98 - **السيدة فلوريس سوتو** (السلفادور): قالت إن التحالف الدولي للطاقة الشمسية يفي بمعايير الحصول على مركز المراقب لدى الجمعية العامة، وإن عددا كبيرا من الدول الأعضاء يؤيد منحه هذا

المركز. وأضافت قائلة إن التحالف سيشجع التعاون بشأن المسائل المتصلة بالطاقة الشمسية؛ وييسر الجهود الجماعية لمواجهة التحديات التي تواجه التوسع في استخدام الطاقة الشمسية، وفقا لاحتياجات أعضائه؛ ويُمكِّن من الاضطلاع بأنشطة البحث والابتكار وبناء القدرات والتمويل والتنفيذ بشكل منسق على المستوى العالمي. واختتمت كلامها بقولها إن التحالف سيسهم بذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18:05.